

١٢ آب يوم تكريمي للمخطوفين والمفقودين الأهالي رفضوا تقرير اللجنة الحكومية: مستمرون في التصعيد حتى المعالجة

النشر

عقدت "لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" واعضاء حملة "من حقنا ان نعرف" مؤتمرا صحافيا امس في دار نقابة الصحافة، لم يكتمل بسبب احتجاج بعض الاهالي على نتائج تقرير "لجنة التحقيق والاستقصاء" الذي صدر قبل يومين، واعتبر ان "جميع المخطوفين والمفقودين الذين مرت على ظروف اختفائهم اربعة اعوام، وما فوق هم في حكم المتوفين"، واعلنوا رفضهم "الاعتراف بالحقيقة والتسليم بها على مرارتها" كما دعاهم رئيس الوزراء سليم الحص في كلمة مقتضبة عبر "الوكالة الوطنية للاعلام".

الفريب

الكلمة الاولى كانت للاستاذ كمال الفريب ممثلا نقابة الصحافة، وقال: "ليس جائزا ولا مقبولا ان يختفي الوف مواطني هذا البلد ولا تعرف السلطات المحلية شيئا عنهم، ولا تكلف نفسها غناء التحقيق مع من تسببوا في اخفائهم، لكي يسدل الستار على هذه المأساة المروعة التي طال امدها".

واعلن باسم الصحافة اللبنانية، "تضامننا مع اهالي المخطوفين والمفقودين، مطالبين الدولة بكل اجهزتها بالعمل على كشف ملابسات هذه المأساة. فمن العار ان يختفي اثر اكثر من الفي شاب لبناني ولا يعرف مصيرهم اطلاقا (...)"

الاهالي يرفضون

ثم تكلمت السيدة جولييت عطاالله ضاهر باسم اهالي المخطوفين معلنة "اننا من هذا المنبر وباسم جميع اهالي

- التتمة في الصفحة ٢٠ -



(سامي عياد)

بعض امهات اهالي المفقودين والمخطوفين في نقابة الصحافة امس.

١٢ آب يوم تكريمي للمخطوفين والمفقودين

المخطوفين والمفقودين سيحيون يوم السبت ١٢ آب تكريما شعبيا لجميع المخطوفين والمفقودين، وسيتم اعلان توقيته ومكانه في حينه، وفي مختلف وسائل الاعلام.

وكان الختام بكلمة لمنسق الحملة الاب البر ابي عازار قال فيها: "بالامس سمعنا في نشرات الاخبار ان حادث تحطم طائرة وهلاك ١١٣ شخصا اعتبر في فرنسا والمانيا كارثة وطنية تستدعي استنهاض المجتمع بأسره، وتستأثر باهتمامات رؤساء ووزراء وهيئات.

وبالامس، في لبنان، اعلن موت اكثر من ٢٠٠٠ مخطوف ومفقود في اسوأ محنة مر بها لبنان في تاريخه. وكأنها حادثة غرق فرد في نهر الامازون، لا تحرك مشاعر مسؤول او سياسي او مواطن. اجدني اليوم اشد حزنا على بلد، انا منه، "ققد نبض الحياة".

لتشكل المستند الوافي للحصول على وثيقة الوفاة.

- التشديد على تحقيق مطلبينا الباقين، غنيت مشروع الرعاية الاجتماعية الذي يشكل نوعا من الاحتضان لهذه العائلات المنكوبة ومسؤولاتها وليس تمييزها ببعض الفئات المتضررة من الحرب والتي حصلت على عدد من العطايات والتسهيلات، واعلان ١٣ نيسان يوما وطنيا للذاكرة، واقامة نصب تذكاري يخلد ضحايا الحرب ويشكل اداة ماثلة لجرأتها.

- اتوجه بنداء من القلب الى الرأي العام اللبناني بعدم التعاطي مع هذه القضية كموضوع من المواضيع السياسية، وعدم اخضاعها للتجاوزات السياسية والانتخابات النيابية والمواولة والمعارضة، وعدم استغلال مشاعر الاهالي واحزانهم لتحقيق غايات سياسية واعلامية او اي غايات اخرى (...).

توقف الحملة

من جهتها، اصدرت حملة "من حقنا ان نعرف" بيانا جاء فيه:

"اولا: نزولا عند رغبة لجنة امالي المخطوفين والمفقودين تتوقف نشاطات "حملة من حقنا ان نعرف".

ثانيا: ستصدر "حملة من حقنا ان نعرف" الاسبوع المقبل بيانا ماليا عبر وسائل الاعلام عن كل ما جمعته من دعم مالي وتبين وجهة صرفه. وكل وفر يتبقى في الميزانية يسلم الى لجنة امالي المخطوفين والمفقودين لمتابعة نشاطاتها.

ثالثا: نحن مع الاهالي بالطريقة التي يرتأونها من اجل متابعة تحقيق مطلبهم المشروع في الرعاية الاجتماعية.

رابعا: العمل لتحقيق مطلبنا الوطني بجعل يوم ١٣ نيسان يوما وطنيا للذاكرة، واقامة نصب تذكاري تخليدا لجميع ضحايا الحرب، كي "تذكر ولا تعاد".

خامسا: في ظل تقاعس الدولة عن ابسط واجباتها حيال مطلب الرعاية الاجتماعية، ندعو المؤسسات الاهلية، الوطنية والاجنبية، الى ان تضع في سلم اولوياتها، وكل مؤسسة حسب اختصاصها، واجب تلبية الحاجات الملحة لاهالي المخطوفين والمفقودين. سادسا: ان اصدقاء لجنة امالي

تتمة المنشور في الصفحة ٦

المخطوفين والمفقودين نرفض هذا التقرير، ونعلن استمرار تحركنا من اجل بقاء هذه القضية الانسانية، فما جاء في تقرير الحكومة ليس الا هروبا من تحمل المسؤولية حيال المخطوفين والمفقودين برميها على كل اللبنانيين وعلى غيرهم، بحيث لم يعد هناك من مسؤول تتوجه اليه ما دام جميع الناس مسؤولين. اننا ان نرفض هذا المنطق، نؤكد مسؤولية الدولة ليس فقط عن تاريخ قضية المخطوفين بل عن حاضرهم ومستقبل عائلاتهم".

ولفتت الى "ان المخطوفين هم شهداء بحسب تقرير الحكومة، وبالتالي على الدولة معاملتهم كبقية الشهداء والجرحى والاسرى لدى العدو الاسرائيلي" وسنستمر في تصعيد تحركنا للوصول الى معالجة حقيقية وجدية لهذه القضية".

اللجنة وافقت

كلمة "امالي المخطوفين والمفقودين" القتها رئيستها وداد حلواني التي اتت متشحة بالسواد حدادا على زوجها المخطوف منذ ١٨ عاما، واوضحت انها ستتوجه اليوم الى الجهات المختصة للحصول على وثيقة وفاته. وبعدما عرضت لمراحل التحرك مدى الاعوام الفائتة وصولا الى تشكيل الرئيس الحص لجنة الاستقصاء و"وفائه بالوعد الذي لم ينكث به واعلانه نتائج التقرير القاسية" والمؤلمة، لكنه غير مسؤول عنها رغم اننا كنا نحتاج الى سماعها بلسانه وكلماته المبلسمة وليس بصوت مذياعي الاخبار وعلى صفحات الجرائد". واعلنت "اننا كلجنة نعتبر ان مطلبنا الاساسي تحقق وحتى يكون ناجزا، نطالب بما يأتي:

- "الافساح في المجال امام من يشاء من الامالي لمراجعة لجنة التحقيق الرسمية بشأن الملف العائد الى الشخص المخطوف لديهم، وضرورة اعلان فترة زمنية ومكان محددين لهذه الغاية.

- اعطاء التوجيهات اللازمة للمراجع المختصة بغية تسهيل عملية اعلان الوفاة قضائيا.

- اتخاذ الاجراءات اللازمة كي تعتبر الوفاة حاصلة بتاريخ اعلانها الرسمي اي ٢٥/٧/٢٠٠٥، واصدار افادة مخطوف تحمل تاريخ خطفه